الأمم المتحدة

A/79/634–S/2024/869

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
2 December 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والسبعون
البنود 13 و 61 و 118 من جدول الأعمال
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

بناء السلام والحفاظ على السلام

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مجلس الأمن
السنة التاسعة والسبعون

رسالتان متطابقتان مؤرختان 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 موجهتان من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى الرسالة المؤرخة 30 نيسان/أبريل 2024 (A/78/870-S/2024/339)، التي اشترك في توقيعها رئيسة مجلس الأمن ورئيس الجمعية العامة، بشأن اختصاصات استعراض عام 2025 لهيكل بناء السلام، الذي أصدر كل من الجمعية العامة في قرارها 201/75 ومجلس الأمن في قراره 2558 (2020) تكليفا بإجرائه.

وكما هو مطلوب في الاختصاصات، وعلى نحو ما أبلغتم به في 5 آب/أغسطس 2024، طلبتُ من فريق صغير من الشخصيات البارزة المستقلة، التي اختيرت من المجالس والأفرقة الاستشارية العليا ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، إجراء مشاورات وتقديم آرائها المستقلة بشأن تنفيذ القرارات المتعلقة بهيكل بناء السلام.

وأحيل إليكم طيه الرسالة التي تلقيتها من الفريق (انظر المرفق)، والتي يعرض فيها أعضاء الفريق أفكارهم وتوصياتهم دعماً لاستعراض عام 2025 لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

ومن جانبي، سأنظر في آرائهم عند وضع الصيغة النهائية لتقريري الشامل عن الاستعراض، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة 201/75 وقرار مجلس الأمن 2558 (2020).

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**

091224 061224 24-22642 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

رسالة مؤرخة 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 موجهة إلى الأمين العام من فريق الشخصيات البارزة المستقلة التي اختيرت لاستعراض عام 2025 لهيكل بناء السلام

بصفتنا فريق الشخصيات البارزة المستقلة التي اختيرت لاستعراض عام 2025 لهيكل بناء السلام، يسرنا أن نقدم لكم أفكارنا بشأن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهيكل بناء السلام. وبالاستناد إلى خلفياتنا وخبراتنا المتنوعة، وكجزء من المرحلة الأولى من استعراض عام 2025 لهيكل بناء السلام، استفدنا من الاجتماعات مع طائفة واسعة من المحاورين، بما في ذلك الدول الأعضاء، والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة. وقد أتيحت لنا الفرصة للنظر في المواد والوثائق الختامية المستمدة من المشاورات الإقليمية والمواضيعية، واجتماعات لجنة بناء السلام، وغيرها من المدخلات المدروسة بشأن بناء السلام، ونحن ممتنون لذلك.

وعلى مر السنين، تطور بناء السلام ليصبح إحدى السمات الرئيسية لعمل الأمم المتحدة وركيزة لا غنى عنها لمنظومة الأمم المتحدة. وبعد انتهاء الحرب الباردة، أصبح من الواضح أن بناء السلام سيكون جزءاً ضرورياً من جدول أعمال الأمم المتحدة فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين. وبمرور الوقت، وضعت منظومة الأمم المتحدة نهجاً أكثر تنظيماً وتطوراً من الناحية المؤسساتية إزاء مجموعة من أنشطة بناء السلام. وقد أسفرت هذه الجهود عن نتائج عملية في العديد من أنحاء العالم. وبالنظر إلى الوراء، يجب الاعتراف بأن جهود الأمم المتحدة في بناء السلام، ومؤخراً عمل لجنة بناء السلام، يمثلان جانبا ناجحا من جوانب تطور منظومة الأمم المتحدة وممارساتها.

وفي عام 2015، مع اعتماد خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، عقدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة العزم على القضاء على الفقر والعوز وشفاء كوكبنا وتأمينه من أجل الحاضر ومن أجل الأجيال المقبلة. ولكن تنحسر اليوم مكاسب التنمية المستدامة التي تحققت على مدى سنوات. وقد بلغ عدد النزاعات العنيفة أعلى مستوى له منذ عام 1945، إلى جانب مستويات قياسية من الفقر والجوع، وتزايد أوجه عدم المساواة، والعنف ضد المرأة، والنزوح القسري، والحاجة الماسة إلى المساعدات الإنسانية. وإذا استمرت هذه الاتجاهات، سيعيش بحلول عام 2030 ما يصل إلى ثلثي الفقراء المعدمين في العالم في بلدان تتسم بالعنف والنزاع، حيث يُحرم الناس من حقوق الإنسان الأساسية.

وفي عام 2022، أكدتم في ملاحظاتكم أمام لجنة بناء السلام أن السلام هو منفعة عامة عالمية بالغة الأهمية ومنفعة عامة أُنشئت الأمم المتحدة من أجل تحقيقها – وهي مهمتنا الأساسية. وقد أكدّتم أن هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام يتسم بأهمية أساسية في وثيقة "خطة جديدة للسلام" وفي وثيقة "خطتنا المشتركة"، اللتين أفضتا في أيلول/سبتمبر 2024 إلى التصديق العالمي على ميثاق المستقبل.

ويزداد الطلب على هيكل بناء السلام أكثر من أي وقت مضى. وعملت لجنة بناء السلام منذ إنشائها في عام 2005 وحتى عام 2015 مع ستة بلدان؛ ومنذ عام 2015، عملت مع أكثر من 30 بلدا، وارتفع عدد البلدان التي استفادت من صندوق بناء السلام من 34 إلى 74 بلدًا في عام 2024. وانبثقت توصيات قيّمة من الاستعراضات السابقة، ولكن لم ينفذ سوى القليل منها.

ونحن، الشخصيات البارزة المستقلة التي تتولى استعراض عام 2025 لهيكل بناء السلام، نعتقد أن هذا الطلب المتزايد، في وقت يشهد تحديات متعددة ومعقدة، يؤكد أهمية الالتزام السياسي الراسخ والتصميم المتزايد. ويتوخى ميثاق المستقبل وموجز السياسات الذي أعددتموه بشأن خطة جديدة للسلام إحداث تحول للنموذج الفكري في كيفية تعامل الأمم المتحدة مع الوقاية، وبناء السلام والحفاظ على السلام، بحيث يرتكز إلى العالمية والمسؤولية الوطنية. ونعتقد أن استعراض عام 2025 لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام يجب أن يرقى إلى مستوى هذا الطموح.

وقد أصبحت الجهود المبذولة للحفاظ على السلام مجال عمل أساسي للأمم المتحدة ككل. وينعكس ذلك في القرارات المتكررة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن وفي زيادة مطالب الدول الأعضاء من منظومة الأمم المتحدة وتوقعاتها منها. وقد حان الوقت الآن لإعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، من منظور تنموي وسياسي مركز يستجيب لتعقيدات بناء السلام، بما في ذلك التهديدات الجديدة والناشئة.

ويتطلب ذلك ما يلي:

(أ) **ملكية وطنية وشاملة للجميع بحق** – هذا هو المبدأ الأساسي والأكثر أهمية في بناء السلام. وقد أكد قرار الجمعية العامة 262/70 وقرار مجلس الأمن 2282 (2016) من جديد "أهمية تولي زمام المبادرة والقيادة على الصعيد الوطني في مجال بناء السلام، حيث يجري تقاسم المسؤولية عن الحفاظ على السلام على نطاق واسع بين الحكومة وسائر الجهات الوطنية صاحبة المصلحة". وتراعي منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما لجنة بناء السلام، احتياجات وطلبات الدول الأعضاء في جميع إجراءات بناء السلام. وفي الوقت نفسه، يتسم تعزيز المشاركة من القاعدة إلى القمة، لا سيما مشاركة النساء والشباب، وتعزيز التواصل مع المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الأساسيين الآخرين، بما في ذلك القطاع الخاص، بأنهما أمران ملحان وضروريان؛

(ب) **التأثير في الميدان** – إذا ما أريد تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في بناء السلام والحفاظ على السلام، كما ذكر فريق الخبراء الاستشاري في عام 2015، "يجب أن يُفهم ذلك على أنه مسؤولية أساسية مشتركة على نطاق منظمة الأمم المتحدة بأسرها: خيط يجب أن يمر بقوة في جميع أعمال الأمم المتحدة". ولضمان أن تؤدي الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام إلى تحقيق أقصى قدر من التأثير في الميدان، يجب الاستفادة الكاملة من جميع أدوات الأمم المتحدة المتاحة، ليس فقط عمليات حفظ السلام والعمليات السياسية الخاصة ولكن أيضا جميع الوكالات والصناديق والبرامج والآليات العالمية لحقوق الإنسان ذات الصلة. ويجب أن تعمل عمليات حفظ السلام في الميدان في إطار ولايات وقيود زمنية واضحة ومحددة، مع استكمال جهودها بإجراءات منسقة لوكالات الأمم المتحدة الأخرى تحت الإشراف العام لمنسق الأمم المتحدة المقيم، مسترشدة بالتعلم الناتج عن مركز التأثير التابع لمكتب دعم بناء السلام؛

(ج) **الاستدامة** – من اللافت للنظر مدى وضوح وتكرار إشارة ميثاق المستقبل الذي تم اعتماده مؤخرًا إلى الاستدامة. ويشير مصطلح "الحفاظ على السلام" إلى هدف وإلى عملية تهدف إلى منع نشوب النزاعات العنيفة وتصاعدها واستمرارها وتكرارها. وتتطلب الاستدامة مجموعة متنوعة من الجهود، بما في ذلك معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، ومساعدة أطراف النزاع على إنهاء الأعمال العدائية، وضمان المصالحة ودعم التعافي، وإعادة الإعمار والتنمية. ويتطلب بناء السلام أيضاً الاتساق، والمشاركة والتنسيق

المستمرين بين الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة، ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وتجسد لجنة بناء السلام هذه المبادئ. وفي السياق العالمي الحالي الذي يتسم بالاستقطاب، والتهديدات المتعددة التي تواجه تعددية الأطراف، توفر لجنة بناء السلام منبراً للبلدان للحصول على الدعم لاحتياجات بناء السلام، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات وتحويل العنف إلى حوار بناء يفضي إلى السلام. ومن المهم زيادة المشاركة المنتظمة، مع تقديم آراء استشارية استراتيجية قائمة على التحليل وعلى الأدلة إلى مجلس الأمن. ونؤكد من جديد الدعوة الواردة في ميثاق المستقبل إلى تعزيز لجنة بناء السلام من أجل تحقيق نهج أكثر اتساما بالطابع الاستراتيجي وبقدر أكبر من التماسك والتأثير في جهود بناء السلام الوطنية والدولية.

ونعتقد أن لجنة بناء السلام يجب أن تتطور لتصبح منبراً عالمياً بحق يعترف بعالمية بناء السلام والحفاظ على السلام، مع تحسين ولايتها لتعبئة الموارد وتأمين الظروف المثلى لعملها. ويتطلب ذلك دعمًا سياسيًا وتمويلًا محسنا، بالإضافة إلى لجنة أكثر تمكينًا من الناحية المؤسسية، بما في ذلك عملية صنع قرار أكثر مرونة وفعالية؛ ومكانٌ مناسب لجلساتها، على سبيل المثال في قاعة مجلس الوصاية؛ والدعم المطلوب من الأمانة العامة، بما في ذلك من خلال تعزيز قدرات مكتب دعم بناء السلام، الذي يعمل بمثابة "مفصل" المنظومة لعمل الأمم المتحدة المتسق في بناء السلام وبوصفه أمانة لجنة بناء السلام.

وهناك حاجة إلى ثقافة وعقلية جديدتين لتحويل لجنة بناء السلام من مجرد فكرة لاحقة لما بعد النزاع إلى ركيزة أساسية للوقاية والحفاظ على السلام على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتتسم البنية التحتية المناسبة، البشرية والمادية على حد سواء، بالأهمية البالغة لبناء سلام قوي. وينبغي الاستفادة بشكل جيد من التعيين المقترح لأربعة نواب لرئيس لجنة بناء السلام لإتاحة تقسيم وظيفي للعمل، بما في ذلك العلاقات مع منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. وهناك حاجة أيضاً إلى تحسين الترويج للجنة بناء السلام وإيجاد سرد أكثر إقناعاً وتأثيراً بشأن بناء السلام، والاستفادة من قوة التصور لدعم دور اللجنة في الميدان وتوليد دعم أقوى لمساعي الأمم المتحدة لبناء السلام.

وينبغي للجنة بناء السلام أن تواصل إجراء مناقشات منتظمة وأكثر مناسبة من حيث التوقيت، لتكون بمثابة المنبر للبلدان لعرض وتبادل الخبرات في مجال الجهود الوطنية للوقاية وبناء السلام وحشد الدعم السياسي والمالي لها. ومن الضروري إجراء حوار متجدد وأكثر قوة مع المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الإقليمية، للاتفاق على طرائق تحسين التعاون وتعزيز الشراكة، بما في ذلك استكشاف إمكانية تقديم الدعم المالي للبلدان التي تعمل مع لجنة بناء السلام للنهوض باستراتيجياتها في مجال الوقاية وبناء السلام. وينبغي أن تمتد الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية إلى ما هو أبعد من تمويل جهود بناء السلام لتصل إلى ضمان توافق برامج وشروط هذه المنظمات مع الجهود الوطنية لبناء السلام والحفاظ عليه. ويجب تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية، بالإضافة إلى الاستفادة من الخطط الإقليمية مثل خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وإدماجها. وتستحق المقاربات الإقليمية العابرة للبلدان مزيدًا من الاهتمام نظرًا للطبيعة العابرة للحدود للعديد من مسببات النزاع، لا سيما في منطقة الساحل الأفريقي.

وينبغي أن يشمل الاستعراض القادم لحفظ السلام المسائل المتعلقة بالتقاطع بين حفظ السلام وبناء السلام، مع الإشارة إلى أهمية تعزيز مكاسب بناء السلام في إطار العمليات الانتقالية، بهدف تحقيق التنمية على المدى الطويل. وينبغي أن يكون حفظ السلام في نموذجه المستقبلي متمحورًا بقوة حول بناء السلام ومرتكزًا عليه. وينبغي أن يقدم الاجتماع الوزاري لحفظ السلام الذي سيُعقد في أيار/مايو 2025 مدخلات مفيدة في استعراض بناء السلام، مع إيلاء اهتمام خاص لدور لجنة بناء السلام.

وإذ ندرك أن إحدى الولايات الأساسية للجنة بناء السلام تتمثل في حشد الموارد، نعتقد أنه ينبغي وضع نظام لتتبع المساهمات وتشجيع الدول الأعضاء والشركاء المعنيين على توفير الموارد للبلدان التي تنظر اللجنة في أمرها، بالإضافة إلى المساهمات في صناديق التمويل الجماعي مثل صندوق بناء السلام، التي ينبغي أن يساهم فيها جميع أعضاء لجنة بناء السلام، والمساهمات الطوعية لغير الأعضاء في لجنة بناء السلام، فضلا عن النوافذ الخاصة للمؤسسات المالية الدولية.

ونعتقد أن الاستجابة للسياق الحالي، وطموح ميثاق المستقبل، يتطلبان إعادة تموضع مفاهيمي لبناء السلام نحو جهود متكاملة أوسع نطاقاً فيما يتعلق بالحفاظ على السلام، من خلال الحفاظ على المؤسسات الوطنية وبنائها، بما في ذلك العدالة وحقوق الإنسان والثقافة، ومعالجة المخاطر الناشئة في المستقبل في مجالات مثل تغير المناخ. وتتطلب عملية إعادة التموضع هذه وضع التنمية المستدامة في صميم جهود استدامة السلام.

وبالإشارة إلى قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، وبهدف تعزيز تنفيذه، أنشأت الجمعية العامة في قرارها 279/72 المؤرخ 31 أيار/مايو 2018 نظاما منشطا للمنسقين المقيمين يكون المنسق المقيم فيه مستقلا ومخولا بصفته أعلى ممثل إنمائي في منظومة الأمم المتحدة من حيث الرتبة يقدم تقاريره مباشرة إليكم، أيها الأمين العام، وإلى نائبتكم، بشأن الاحتياجات والأولويات الوطنية للتنمية المستدامة.

وإدراكا لتنوع التهديدات التي تواجهها الدول الأعضاء، والتي تراوح من الجوع والفقر إلى التحديات المناخية والسيبرانية وغيرها من التحديات، ينبغي إدماج الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام في جميع جوانب عمل الأمم المتحدة على المستوى القطري وتركيزها في العمل المحلي. وينبغي إتاحة الفرصة للحكومات الوطنية لطلب الدعم، على أساس طوعي، لخطط الوقاية الوطنية التي تضعها، من خلال المنسقين المقيمين، بما في ذلك بالدعم التحفيزي من صندوق بناء السلام. وينبغي دعم المنسقين المقيمين على نطاق المنظومة بقدرات إضافية لتقديم ورصد دعم بناء السلام وأثره على نطاق واسع، بما في ذلك من خلال نشر مستشاري السلام والتنمية على نحو أكثر قوة. وإضافة إلى ذلك، وبناءً على طلب وطني وبعد إجراء تقييم مناسب من قبل لجنة بناء السلام وتقديمها المشورة إلى مجلس الأمن، يمكن إنشاء بعثات خفيفة الأثر مدعومة سياسياً وممولة تمويلاً جيداً ومحددة السياق في البلدان ذات الأولوية. وينبغي أن تنص قرارات مجلس الأمن المتعلقة بتخفيض بعثات حفظ السلام على ضرورة مشاركة البلد المضيف مع اللجنة لتسهيل عملية الانتقال وتجنب الانتكاس.

وكما هو الحال في الاستعراضات السابقة، تظل استدامة تمويل بناء السلام مصدر قلق أساسي. وعلى الرغم من المناقشات الهامة التي دارت بشأن الحد من المخاطر على الاستثمار الخاص في السياقات الهشة (الاستثمارات ذات الأثر الإيجابي على السلام)، فإن هذا الأمر لا يزال هامشياً، وتبقى المساعدة

الإنمائية الرسمية المورد الرئيسي لدعم عمليات الانتقال كيلا تصبح هشة. ومع ذلك، يواجه أكبر المساهمين في جهود الأمم المتحدة لبناء السلام خيارات صارخة وأولويات متنافسة. وبالرغم من أن الموافقة الأخيرة على تمويل صندوق بناء السلام من الاشتراكات المقررة، تشكل خطوة إلى الأمام، فإنها جاءت في نفس الوقت الذي شهد انخفاضاً في المساهمات الداعمة لعمليات السلام والتمويل الطوعي العام لصندوق بناء السلام وبرامج الأمم المتحدة. وينبغي للدول الأعضاء زيادة الأموال المقررة إلى 100 مليون دولار سنويا، على النحو المطلوب في تقريركم (A/72/707-S/2018/43)، واستكشاف سبل الالتزام طوعا بتحويل ميزانيات حفظ السلام غير المنفقة إلى صندوق بناء السلام. وهناك أزمة تمويل عامة واضحة. ولم تتحقق دعوتكم لتحقيق قفزة نوعية في هذا المجال، ومع ذلك، ومع تزايد الطلب وسعي المزيد من البلدان إلى الحصول على الدعم من لجنة بناء السلام، فإن الحاجة إلى تلك القفزة أكبر من أي وقت مضى. وينبغي أن يدعو الاستعراض إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة 305/76 المتعلق بتمويل بناء السلام، بما يتضمنه من نقاط عمل عملية متعددة الأوجه. وينبغي السعي إلى تخصيص موارد ذات جودة عالية للأولويات القطرية الأكثر إلحاحًا، مع تقليل التمويل الموجه بصرامة إلى أغراض بعينها. وكجزء من هذا العمل، يجب التسليم بضرورة إيلاء اهتمام جاد للروابط بين التمويل من أجل بناء السلام وكل من التمويل من أجل التنمية وتمويل العمل المناخي، وهي روابط مهمة لمستقبل العديد من البلدان المتأثرة بالنزاع. وينبغي أن يتناول المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي سيعقد في منتصف عام 2025 ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في أواخر عام 2025 الاحتياجات الخاصة للبلدان المتأثرة بالنزاع، سواء من حيث حجم التمويل أو فعالية الاستثمارات في السلام والإدماج الاجتماعي. ولم تكن الهشاشة وبناء السلام جزءاً أساسيا من المناقشات حتى الآن: سيكون من المهم أن تعترف الدول الأعضاء بالفجوة المستمرة في تمويل بناء السلام المذكورة في خطة عمل أديس أبابا والحاجة إلى دعم الاستراتيجيات الوطنية للوقاية وبناء السلام.

وفي الوقت نفسه، وإدراكاً منّا للتنوع المتزايد في منظومة الجهات الفاعلة في مجال بناء السلام، فإننا نعتقد أن هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام ينبغي أن يؤدي دوراً هاماً في الدعوة إلى الاستخدام الفعال للتمويل الميسر. وأكد التقرير المشترك للأمم المتحدة والبنك الدولي لعام 2018 المعنون "مسارات تحقيق السلام: نُهُج شاملة للجميع لمنع نشوب النزاعات العنيفة" أهمية العمل الجماعي وفعاليته من حيث التكلفة لتحسين الاستثمار في السلام والوقاية. ويجب إيلاء الاهتمام الآن لدعم الجهود التي تأتي في الوقت المناسب وتتسم بالتآزر والاتساق، مع عمل الأمم المتحدة مع المؤسسات المالية الدولية لضمان حصول الحكومات الوطنية على الدعم الذي تحتاجه وتطلبه في جميع مجالات بناء السلام. وبالعمل من خلال المنسقين المقيمين على الصعيد القطري، بدعم من مكتب دعم بناء السلام بوصفه مركز تنسيق منظومة الأمم المتحدة للشراكة مع المؤسسات المالية الدولية في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع، يمكن للأمم المتحدة أن تقيم شراكة أكثر فعالية مع المصارف لمساعدة البلدان ذات الأولوية في معالجة العوامل المسببة للنزاع وعدم الاستقرار. ويمكن أن يتم ذلك من خلال العمل التعاوني على ضمان أن يعزز التمويل السلام الإيجابي، مثل دمج معالم السلام ضمن معايير نوافذ التخصيص الخاصة بالبنك الدولي، وضمان إمكانية الوصول إلى التحليلات دعما لمراعاة حساسية النزاع ومن خلال تنسيق التخطيط الاستراتيجي في البلدان ذات الأولوية.

وإذ نشير إلى أن عام 2025 يصادف الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لقرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن والذكرى السنوية العاشرة لقرار مجلس الأمن 2250 (2015) بشأن الشباب والسلام والأمن، وإذ نقر بأهمية المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة والشباب في بناء

السلام، فإننا نؤكد أهمية الاستثمارات التي يقوم بها هيكل بناء السلام في الخطتين المذكورتين. ونشجع على زيادة مشاركة الشباب في صنع القرار وزيادة الاستثمار في مبادرات منع نشوب النزاعات وبناء السلام التي تركز على الشباب وتكون بقيادتهم، بما يضمن المرونة، والاستدامة على المدى الطويل والوصول المباشر إلى الموارد للمنظمات الرسمية وغير الرسمية التي يقودها الشباب. ونرحب بالدعوة الواردة في ميثاق المستقبل إلى إجراء دراسة مستقلة جديدة للتقدم المحرز بشأن الشباب والسلام والأمن. وإذ نلاحظ العائد الديمغرافي في العديد من البلدان والمناطق المستفيدة من دعم بناء السلام، لا سيما في أفريقيا، حيث تشكل النساء والشباب غالبية السكان، نعتقد أنه ينبغي توسيع نطاق هذا المجال من العمل على وجه الخصوص، بمشاركة كاملة وفعالة من المجتمع المدني. ويمثل دعم التمكين الجنساني والنهوض بالشباب عن طريق صندوق بناء السلام مسعى رائدا للأمم المتحدة وينبغي أن يستمر، مع التركيز بشكل خاص على دعم المنظمات المحلية والمجتمعية المدمجة في الاستراتيجيات الوطنية للوقاية وبناء السلام، مع دعم كاف من الأمانة العامة.

وفي الختام، نقول للسيد الأمين العام، إن تقييمنا هو أن عمل الأمم المتحدة في مجال بناء السلام قد قطع شوطاً طويلاً منذ إنشاء هيكل بناء السلام في عام 2005. ونود أن نشجع الدول الأعضاء على استخدام الاستعراض القادم بطريقة طموحة واستراتيجية وعملية. وكما ذُكر أعلاه، قدمت الاستعراضات السابقة عددا من التوصيات الهامة، ولكن لم يتم تنفيذ سوى عدد قليل منها. وندعو الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة إلى التنفيذ الكامل لتلك التوصيات المتفق عليها واستخدام استعراض عام 2025 لإحراز تقدم عملي في تعزيز كيفية عمل آلية بناء السلام. ومن خلال التصميم الجماعي، يمكننا ضمان أن يكون لأنشطتنا تأثير على الميدان وعلى حياة الناس.

محمد إدريس
جاياتي غوش
جويس منديز
سارة بانتوليانو
دانيلو تورك